ندوة

التعديلات الدستورية و دعم الحياة السياسية فى مصر

٦ فبراير ٢٠٠٧

قاعة المؤتمرات بالمركز العملى
بمستشفى الجراحة

المتحدثون

أ.د / ماهر الدمياطى
رئيس الجامعة

السيد المستشار/ يحيى عبدالمجيد
محافظ الشرقية

السيد المستشار/ محمد الدكرورى
نائب رئيس مجلس الدولة السابق

أ.د/ نبيل حلمى
أستاذ القانون الدولى العام

الموسم الثقافى ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧

كلمة الأستاذ الدكتور ماهر الدمياطى
رئيس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين وعليه نتوكل

السيد المستشار **يحيى عبد المجيد** محافظ الشرقية

السيد المستشار **محمد الدكرورى** نائب رئيس مجلس الدولة السابق - وعضو مجلس الشعب

الأستاذ الدكتور **نبيل حلمى** عميد كلية الحقوق السابق

زملائى نواب رئيس الجامعة والعمداء والوكلاء وأعضاء هيئة التدريس بكليات الجامعة والقيادات السياسية والشعبية بالمحافظة.

بناتى وأبنائى طلاب الجامعة .. أرحب بكم جميعا فى رحاب جامعة الزقازيق وأنا سعيد لوجودكم معنا فمصر اليوم تقف على ناصية التاريخ وعلى أعتاب المجد ، يأتى هذا اللقاء دعماً للحياة السياسية فى مصر واستثماراً للرؤية الحضارية والتى فحواها كل المصريين فى بلورة كل التعديلات الدستورية حتى تكون مصر قادرة على التحدى وتأتى مبادرة السيد الرئيس تنفيذا للقسم الذى قطعه على نفسه بأداء الأمانة للشعب المصرى فالتعديلات الدستورية تمثل العهد بين رئيس الدولة والشعب المصرى وبإعتبار جامعة الزقازيق لم تكن بمنأى عن الحدث وقد نظمنا هذا اللقاء حيث تشهد مصر تعديل ٣٤ مادة من ٢١١ مادة تختص بجميع القضايا التى تنمى الوعى والثقافة الدستورية فيجب أن نتواصل بالثقافة وهذا هو دور الجامعة.

لأطيل عليكم حتى نستمع لمعالى المستشار محمد الدكرورى ونفتح الحوار معه للاستفسار والرد على كل مايدور فى الأذهان حول هذه التعديلات الدستورية.

مرة ثانية أرحب بكم فى جامعة الزقازيق.

وكل الشكر لكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة السيد المستشار يحيى عبد المجيد
محافظ الشرقية

بسم الله الرحمن الرحيم

أخى رئيس الجامعة وأشكره على دعوته لإستاذى المستشار محمد الدكرورى فى أيام مهمة فى وضع مصر على الطريق الأقوى سياسيا فالدكتور محمد الدكرورى من أحسن الرجال حيث أنه رجل ذو فكر وثقافة وكان أستاذى فى المحكمة الدستورية العليا.

وتأتى هذه التعديلات التى وعد بها الرئيس مبارك ، فالدستور غير مرن والتعديل فيه صعب والتشريعات هى الحاكمة فى هذا الموضوع .

التعديلات التى اقترحها الرئيس ٣٤ مادة وهى القابلة للتعديل وهذه التعديلات تبين مدى الفكر حيث توجد مبادىء موجودة لاتمس لأنها تمس الحريات وتتفق معنا لأن فيها جميع الدساتير فى العالم.

ومثل هذه اللقاءات أعطتنا حق إبداء الرأى فى تشكيل الحكومة فأعطى للسلطة التشريعية وجود تجاه السلطة التنفيذية فعمل توازن بين السلطتين.

وهذه التعديلات تشمل العلاقة بين الرئيس ومجلس الشعب ومجلس الشورى والبرنامج الإجتماعى فنحن فى مصر نمر بمرحلة هامة جدا والإرهاب أحد المعاول الهادمة للبناء ولذلك كان من ضمن المواد التى يتم تعديلها تعديل قانون الطوارىء.

اشكركم وأترك المنصة للأستاذ محمد الدكرورى

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة السيد المستشار محمد الدكرورى
نائب رئيس مجلس الدولة السابق
وعضو مجلس الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم

شرف كبير لى أن ألتقى بحضراتكم .. ولم يسبق لى أن التقيت بهذه الكوكبة من علماء مصر.

أشكر رئيس الجامعة وصديقى السيد المحافظ..

إن التعديلات الدستورية تشغل تفكيرنا جميعا وكل التفاصيل حول هذه التعديلات موجودة فى أذهاننا جميعا وسوف أطرح نقتطين هما :

المسألة الأولى : تعديلات دستورية تصل إلى ٣٤ مادة فهناك رأى يقول لماذا لم نقم بتنفيذ دستور جديد طالما عدلنا ٣٤ مادة وفيه أصوات عالية تنادى بهذا.

والتعليق أن أساتذة القانون العام يعرفون أن أى دولة تعمل دستور جديد عندما مايحدث تعديل النظام السياسى فى غير هذا لايجوز عمل دستور جديد ومعناه أننا بنسقط الدستور الحالى وطالما النظام السياسى قائم فلا يمكن أن نسقط الدستور ، بل نحن نستخدم آلية لتعديل الدستور وبالتالى الحديث عن دستور جديد يسقط إحترامنا للدستور الموجود.

المسألة الثانية : مسألة إيجابية فى المادة ٧٧ وهى مادة شهيرة خاصة بمدة رئيس الجمهورية وتتحدث عن أن تكون لرئيس الجمهورية مدة أو مدتين أو أكثر على الأقل ، وتوجد دول تأخذ بهذا ودول أخرى تحدد مدة رئيس الجمهورية مدة أو مدتين وقيل أن أقارن بين الرأيين.

الدول التى تحدد مدة أو مدتين للرئيس .. عدد كبير من تلك الدول لاتوجد فيها للرئيس سلطة حقيقية .. وأنما السلطة الحقيقية فى يد رئيس الوزراء حيث فى يده السلطات التنفيذية.

رئيس الجمهورية وضع فى اعتباره أمرين الأول أنه لايوجد نص فى الدستور يضع رئيس الجمهورية طوال العمر وبالتالى الأمر فى يد المواطنين.

والأمر الثانىأن الدولة التى تحدد مدة أو مدتين لرئيس الجمهورية تحرم الشعب من رئيس الشعب يثق فيه فهناك زعامات تاريخية مثل عبد الناصر والسادات فيجب أن نترك الحرية للشعب.

ويسعدنى أن نتحاور معكم

كلمة السيد الدكتور نبيل حلمى
أستاذ القانون الدولى العام
وعميد كلية الحقوق جامعة الزقازيق السابق

يسعدنى أن أكون معكم فى هذه الندوة التى يرعاها الأستاذ الدكتور ماهر الدمياطى رئيس الجامعة ونحن فى جامعة الزقازيق لنا الفخر بأن الجامعة لها السبق فى المشاركة فى هذا الموضوع الهام.

وأرحب بالسيد المستشار محمد الدكرورى وهو شخصية ذكية ولماحة وهو أستاذ من أساتذة القانون فى مصر وروح القانون وأثر القانون على المجتمع ولابد أن يعبر القانون على المجتمع.

هذه التعديلات تشمل التعديلات فى القانون الموجودة وفيها تفاعل الشارع ويجب أن يعبر عنه بهذا القانون ولكن يجب أن تختلف وجهة نظر أستاذ الجامعة عندما يكون رئيس لقسم عنه عندما يكون عميداً.

ورئيس الجمهورية ممكن كان يربح نفسه ولكنه غير فى الدستور لراحة المجتمع فحدث تغيير فى الدستور ١٩٨٠ ولكن منذ هذا التاريخ وحدثت تغيرات فى المجتمع الدولى فكان لابد من التعديل وكل واحد له رأى والرأى ليس صحيح أو خطأ ولكن كل واحد له وجهة نظر فرئيس الجمهورية كان يحصل عليه أستفتاء فقط ولكن اليوم يحدث إنتخاب صحيح بصورة لاتربحنا تماما ولكن بشكل أفضل من الطريقة السابقة.

لى رأى فى المادة ٧٦ فيه ناس بتشكك فيها مثل المعارضة .. فرئيس الجمهورية يختار من الشعب والكل متفق أن هذا تطور سياسى فى مصر.

الجزء الثانى: الضوابط هل هذا المرشح يصلح لأن يكون رئيسا للجمهورية فلابد من يكون من الأول يعمل بالسياسة وناس بتقول لابد أن يكون ينتمى لحزب من الأحزاب.

نقطة هامة أود أن أطرحها وأنا أنتمى لرجال القانون ، إن الاشراف القضائى على الناس المشاركين فى العمل السياسى هذا يسبب مشاكل حيث تتعطل القضايا الموجودة فى المحاكم.

ورأيى أن القضاة يجب أن يشارك معهم فى الإشراف أمناء آخرين وشرفاء آخرين مثل أساتذة الجامعات أو مديرين بنوك فهناك فئات كثيرة أمينة تستطيع أن تشارك فى هذه المهمة.

اختلافنا كله لمصلحة مصر ومن أجل مصر وبالحوار يترك أثر ولكن يجب أن يكون الحور فيه قناعة فى تعديل الدستور ، فالتعديل لايحدد رؤية معينة ويعطى التعديل حرية وبالتالى الحوار والنقاش يعطى بديل وحلول إلى أن نصل إلى التعديلات وكل النخبة المهتمة بالسياسة فى مصر .. وكل الذى يطرح سوف يكون له أثر هام وفعال فى الصياغة.

فالرئيس لم يحدد نقاط ولكن ترك مواد ولم يحدث تعديل فى المادة ٧٦ ولكن الذى حدث أن الشارع السياسى وكل الآراء التى طرحت كان لها الأثر فى تعديل المادة ٧٦ لأن كل الآراء والحوارات لها الأثر الهام والحاسم فى تعديل هذه المواد الدستورية.

أشكركم .. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

استفسارات

الأستفسار الأول : من الدكتور علاء المرشدى عميد كلية الطب البيطرى الدستور هو أبو القوانين ويجب لايعدل فيه كل فترة فماهى الضمانات التى توضع حتى لايمكن من السهل تعديل الدستور كل فترة؟

المستشار محمد الدكرورى .. إن الدستور نفسه وضع ضمان عندما يتقدم رئيس الجمهورية بتعديل حيث فرض الدستور (٦٠) يوما لمناقشة أى مواد تعديل بحيث يتم مناقشتها مع مجلس الشعب ومجلس الشورى وأساتذة الجامعات والمفكرين ورجال الإعلام وفى النهاية تشكل لجنة تناقش كل هذه الآراء ويتم تعديل المادة ولكن فى النهاية الكمال لله وحده.

الأستفسار الثانى : من الدكتور عبد الرافع كلية الحقوق .. هل التغيير من النظام الإشتراكى إلى الإقتصاد الحر يستحق تغيير الدستور؟

بالنسبة لوضع مدد رئاسة الجمهورية ففى فرنسا الحزبين الحاكمين قبلا وضع مدد فى الفترة القادمة وهذا تطور.

أين وحدة الميزانية وطبعا السادة يعرفون ماذا أقصد؟!

لماذا لايتفرغ أعضاء مجلس الشعب لعملهم؟

المسألة الخاصة بالإشراف القضائى يجب أن نتمسك بها.

المستشار الدكرورى .. الدستور لايتضمن النظام الإقتصادى بعينه ولكن يترك للمجتمع أن يختار النظام الإقتصادى الذى يواكب الفترة التى يعيشها وتناسبه.

وبالنسبة لتحديد المادة ٧٧ بمدة لرئيس الجمهورية عندما يصبح لدينا حزبين قويين مثل فرنسا فى هذه الحالة يتم تحديد مدة حكم رئيس الجمهورية ولكن عندنا حزب واحد لم ينافسه حزب آخر ونحن نتطلع لمثل هذه الأحزاب القوية التى تتنافس على الحكم مثل فرنسا.

وبالنسبة للميزانية لاتوجد فى مصر إلا ميزانية واحدة ولكن فيه إعتمادات مجملة لبعض الجهات مثل القوات المسلحة وهذا الأن هناك جهات لابد لها من إعتمادات حفاظا على أمن وسلامة مصر.

وبالنسبة لتفرغ أعضاء مجلس الشعب فالتفرغ هو الأصل ولكن هناك استثناءات مثل أستاذ جامعة تستفيد منه الجامعة والطلبة فلايمكن تفرغه تماما.

وعن الإشراف القضائى المادة ٨٨ عندما تصاغ لايمكن أن تسقط الإشراف القضائى فالنظام الإنتخابى يسمح للمواطنين بطريقة أفضل للإنتخاب ويتم تحت الإشراف القضائى والذى حدث أن الإنتخابات على ٣ مراحل وكل مرحلة على مرتين (إنتخاب وإعادة) فى ظل ١٠٢٠ لجنة فرعية.. ولو زاد عدد الناخبين على إعتبار إدراج أسماء الناس الذين لهم حق الإنتخاب سوف تصبح عدد اللجان من ٥٠ إلى ٦٠ ألف لجنة وتكون الإنتخابات على عشرة أيام ، هل يتحمل الشعب كل هذه الفترة فى الإنتخابات ولكن الإشراف القضائى لابد أن يظل على الإنتخابات ويجب أن نتمسك به وأن مجلس الشعب والشورى يعكفان على تنظيم جلسات إستماع وحلقات نقاش لكافة الآراء

المتعلقة بالتعديلات المقترحة من كل الفئات للوصول لأفضل صياغة للتعديلات لما لها من أثر حاسم فى الصياغة وأن أى إختلاف هو أمر وارد ويصب دائما لمصلحة الوطن.

الاستفسار الثالث : مقدم من الدكتور مراد نشأت عميد معهد الكفاية الإنتاجية .. دور المعارضة فى التعديل والحقيقة فى هذا الموضوع بنفس الشفافية.

المستشار الدكرورى : المسألة ليس فيها أبيض وأسود ولاصح أو خطأ فهى وجهة نظر وعلى صاحب القرار أن يختار أحد الحلين فالمعارضة ترى شىء لازم يفرض على المجموع.

الاستفسار الرابع : من الدكتورة سهير منتصر كلية الحقوق جامعة الزقازيق .. هناك إقتراحات تتعلق:

- بحذف النصوص المتعلقة بالإقتصاد المصرى بأنه إشتراكى بل أصبحت النصوص الإشتراكية عائقا فى ظل التوجه إلى الإقتصاد الحر.

- إلغاء المدعى الإشتراكى وخاصة أن اختصاصاته تتعارض مع النيابة العامة ولكن الإلغاء الإقتصادى الإشتراكى ليس معناه أن نلغى الاشتراكية الاجتماعية من حيث الصحة والتعليم ... الخ.

الاستفسار الخامس : من الطالب أحمد على مرسى الطالب بكلية الطب والطالب المثالى على مستوى الجامعة .. التعديلات الدستورية تهم الشباب أكثر لأنهم سوف يسيرون عليها لمدة ٢٠ سنه قادمة لهذا هل جماعة الأخوان المسلمين يعد حزبا؟

والتعديلات ستركز على إلغاء المركزية وتقوية دور المحليات ونحن نعرف مدى ضعف هذه المحليات.

التعديلات الجديدة أعطت لرئيس الجمهورية سلطة أكبر .

المستشار الدكرورى الرد.. جماعة الأخوان المسلمين ليست حزبا والتعديل يواجه هذا بحزم ولايمكن تكوين أحزاب على أساس دينى حيث أن مصر لاتفرق بين الأديان السماوية وخلط الدين بالسياسة يفسد السياسة ويفسد الدين.

وبالنسبة للمحليات نحن نريد المحليات تقوى حيث أن المحليات أكثر قدرة على تلبية الإحتياجات لأنها أقرب إلى الناس ولذلك لابد من دعم المحليات وفيما يتعلق بسلطات رئيس الجمهورية فى التعديلات حيث يوجد بعض هذه الاختصاصات لايستطيع رئيس الجمورية أن يمارسها إلا بعد أخذ رأى مجلس الوزراء ومجلس الشعب ومجلس الشورى كما أنه لايحق لرئيس الجمهورية أن يحل مجلس الشعب وكان يجوز له حل مجلس الشعب الأخر لنفس السبب وهذا طبقا للمادة (٧٤).

الاستفسار السادس : من الدكتور مهدى العرينى كلية الهندسة هل يمكن لأى إنسان أن يطور ويحدد أكثر من عشر سنوات أو يضيف جديدا؟

المستشار الدكرورى .. نعم طبعا يمكن لأى إنسان أن يجدد طول ماهو قادر على أن يعطى ويطور ويجدد ومثال ذلك أستاذ الجامعة يظل فى موقع أكثر من عشر سنوات بعد الإحالة يطور ويجدد ويعطى.

الاستفسار السابع : من الدكتور عبد العظيم عبد الحميد

عميد كلية التربية الرياضية للبنين .. قانون الطوارىء يتم إستبداله بقانون الإرهاب ماهى الضوابط لقانون الإرهاب؟

المستشار الدكرورى .. عندما نتحدث عن الإرهاب نفكر فى عملية تفجير مثلا مجمع المصالح بميدان التحرير أو ميناء الإسكندرية لاقدر الله .. فمادام الإرهاب بخطورة هذا التأثير والناس لابد لها أن تكافح هذا الإرهاب وتتصدى له بحزم ولذلك عند وجود عملية إرهابية للابد من التصدى له وتحت مراقبة القضاء حتى نمنع وجود الجريمة الإرهابية - علينا أن نتصدى للإرهاب قبل وقوعه وتحت إشراف القضاء . وهنا يجب أن نعرف الإرهاب ماهو؟

- هو مايقرر القانون أنه إرهاب - العمليات الإرهابية بين دولة ودولة - الجريمة الإرهابية تكلفتها عالية تستخدم التقنية الحديثة - المجنى عليه ليس طرفا فى المشكلة ولذلك قانون الإرهاب قادم لإحباط الجريمة الإهابية وتسليمه للقضاء وهى جريمة خسيسة والمجنى عليه هو المواطن العادى.

الاستفسار الثامن : من طالب بكلية الصيدلة .. يستفسر عن كيفية السماح لنسبة الـ ٥٠٪ من العمال والفلاحين بالتعديل فى الدستور ان القضية شائكة لانستطيع أن نقول أن العمال والفلاحين قادرين على المشاركة السياسية تمثيلهم بنسبة ٥٠٪ كانت فى فترة لم يكن العمال والفلاحين يشاركوا فى العملية السياسية وعندما جاءت الثورة أعطتهم حقهم وهذه المادة لم تطرح للتعديل حيث يمكن أن العمال يثوروا دون وعى لوحدث تعديل فى هذه المادة حاليا.

الاستفسار التاسع : من الدكتور سعد العش وكيل كلية الطب لشئون البيئة .. تنازل رئيس الجمهورية عن صلاحياته أثناء غيابه لرئيس مجلس الوزراء وعدم وجود نائب للرئيس حتى الآن؟

المستشار الدكرورى .. هذا الموضوع ينقسم إلى ثلاث مواد:

- مادة تمنع رئيس الجمهورية منعاً مؤقتا.
- مادة لولم يوجد رئيس الجمهورية وفاته مثلا.
- إرتكاب رئيس الجمهورية خطأ يحاسب عليه.

المادة ١٠٢ تذكر أن رئيس مجلس الوزراء يحل محل رئيس الجمهورية لأنه غياب مؤقت أما لو مجلس الشعب هيسحب الثقة من الحكومة فيحل أقدم وزير محل رئس الجمورية أما المادة رقم (٢) لو المنصب خلا من رئيس الجمورية يحل رئيس مجلس الشعب أو رئيس المحكمة الدستورية.

الاستفسار العاشر : ماهى الضمانات للتعديلات فى ظل الفساد الإدارى؟

الدكرورى .. لاتوجد ضمانات وكلنا مسئولين عن محاربة الفساد الإدارى وهذه مسئولية الأحزاب ومطلوب منها أن تقوى وتحارب الفساد الإدارى وهذه مسئولية الأحزاب ومطلوب منها أن تقوى وتحارب الفساد الإدارى.

الاستفسار الحادى عشر : من الدكتورة سلوى إسماعيل أستاذة الادب الفرنسى بكلية الأداب .. ماهى نسبة المرأة فى مجلس الشعب خاصته وأن لها دور فى المشاركة السياسية؟

الدكرورى .. القانون طرح والذى يتيح للمرأة المشاركة فى الحياة السياسية ولكنة لم يحدد نسبة المشاركة.

الاستفسار الثانى عشر : هل تعود إنتخابات القائمة النسبية وكلنا نرفض نظام القائمة ولكن الأحزاب تستخدمها لتقوية نفسها؟

تعقيب من الدكتور رئيس الجامعة:

- كل التعديلات هدفها تقوية العمل ولجنة الأحزاب فى تشكيلها تحتاج إلى إعادة نظر ولابد من وجود ضوابط تفصيلية للجنة وهذه أحد الأبواب لوجود أحزاب قوية تؤدى الدور المطلوب منها.

المستشار الدكرورى ..

- لم يطرح فى التعديلا قائمة نسبية بل طرح وضع آراء لطريقة الإنتخاب وشروط لإقامة الأحزاب فلابد أن نتفق على ضوابط قيام الأحزاب وهى:-

- لايكون قائم على أساس دينى
- أن يكون إمتداد لحزب فى دولة أجنبية.
- أن يكون قائم على أساس عسكرى.
- لايسبب فتنة طائفية مثل حزب يضم محافظات الصعيد فقط.

الاستفسار الثالث عشر : ماهو مفهوم المواطنة؟

الدكرورى .. لايوجد جدل حول مفهوم المواطنة ولكن معنى المواطنة أن الذى يربط الفرد بالدولة أراء واجباته وأخذ حقوقه.

الدكتور رئيس الجامعة .. إن التعديلات الدستورية الجديدة هى خطوة جادة تحسب للنظام السياسى وتجسد الإلتحاق مع المجتمع بكل طوائفه ، وأن مصر تشهد حاليا خطوة هامة فى طريق الديمقراطية والممارسة السياسية والتى يرسى دعائمها الرئيس مبارك بمبادرته التاريخية لتعديل الدستور لمواكبة كل المستجدات والمعطيات والتوازن بين كافة السلطات بمايمثل إضافة جديدة للحياة السياسية ومنعطفا هاما نحو التطور والتقدم.

تكريـــم

قام الأستاذ الدكتور ماهر الدمياطى رئيس الجامعة بتكريم ضيف الجامعة المستشار محمد الدكرورى بإهدائه درع الجامعة تكريما لسيادته وكذلك قام السيد المستشار يحيى عبد المجيد محافظ الشرقية بأهداه درع محافظة الشرقية.